من قال ان ما شرط تحقق للسببية لا كسبب لانها كالف التانيث يفيد ما ان قام الا علتين قوله
او ليمتنع التاء او ليتحقق سبب اخر كما عرفت في التركيب قوله كعمران وسلمان وعثمان فقد جاز في
الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاز فتحها وضمها ايضا لكن بمؤنثه ح مع التاء
قوله او في صفة انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس على شرط فقيل الصواب الواو بدل او
لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان التردد لبيان اعتبار نفس الطبيعة لا
باعتبار فرديها وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لانه كان
مؤنثه فعلى الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا ح بالانصراف فذا فاه ب
ان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس
مطلوبا بغير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجوده فعلى هذا الوجه ضعيف وقد
اشار المص الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجوده فعلى عندهم او انتفاء فعلانة
كان الواجب عندهم اشتراط امر فرعي لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤنثه
مبني على دليل قطعي والانتفاء مبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى قوله لان صفة فاتت
لو قيل القائل ان يقول اختصاصه به نفع في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان
له مؤنثه بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان
فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي
ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس لا يجزي لا يكفي [illegible]
كان المراد منه ما ان اللفظ كان على غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر هنا الالف لكنه كسر

قوله

٤٠٧

وزن الفعل

قوله وهو ان يكون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل
اولا فالاضافة في قوله وزن فعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والالم يخرج الا
قوله فقط ويمكن ان تحمل عليها وتحمل قوله فقط على شرط التحقق لا على الاشتراط لان النسبة
ليست الا للفرعية فلا فرعية الا في ماله زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل بمعنى الى اخره
في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يخصه به راجع الى الوزن او بالعكس وفي اكثر النسخ
كما هو المشهور وكذلك بذر من بذر بمعنى اسرف قوله وضمن خصمه الشئ الذي يجب
ما فيه قوله وشمر على امر تجلد بالعبرانية موضع بالشام يقال هو بيت المقدس ومثل ضرب
على كونه للمفعول وزن فعلل مجهولا من خواص ليس في الاسماء جنابس الذي ثبل له ويبه وقيل العرب
قد ينقل الفعل الى الاسماء جنابس وان كان قليلا كقوله عليه السلام نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان
يكون منقولا منه من وال دعي شيئا مخصوصا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمر
بالضم واما الدئل لغة في الدعل وهو اسم بمعنى الانثى قوله ولم يؤثر الا بمنع
حرف الابعض النحاة ذهب يونس الى ان الوزن مشترك بين كيفيتين يؤثر وغيب
الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولو كان ليس جلا
[illegible] جانه ان كان علما محكيا مع الضمير هو لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدرة اي انا ابن
رجل جلا اي كشف امره او كشف الامور او يكون انما لم ينقل بدله اويعاب كما قال النحاة
لان فاعل اذا جعل علما مذكرا كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يجي في الاسماء الا خاتم
وعالم وسلسلم اسم شجر اسود ولان في اثبات العلية زيادة مؤنة لا يقال في اثباته اختصاصه

Copyright © King Saud University